BORNEO JOURNAL OF LANGUAGE AND EDUCATION
VOLUME 6 NO 2, AGUSTUS 2026
E-ISSN: 2775-4790 P-ISSN: 3032-4572
https://doi.org/10.21093/benjole.v6i2.12802

benjole

Arabic Literature I Research Article OPEN ACCESS

Language Policy and the Issue of Arabic Disappearance in Learning Centers (Arab Countries as a Model)

Abdul Wahab Monsur Olayiwola [1]
Yusuf Murtadha [2]

[1]Voice of Nigeria, Lagos, Nigeria, [2] Baze University Abuja, Nigeria

American Psychological Association 7th Edition Style Citation
Correspondence Author : Yusuf Murtadha **yusuf.murtadha@bazeuniversity.edu.ng**

Article History
Received 9 March 2026
Revised 3 April 2026
Accepted 15 April 2026

Keywords
Language Policy; Learning; Arabic Language; Disappearance

Subjects
Arabic Literature; Language Policy; Cultural Identity

Article Structure

Introduction
Method
Findings and Discussion
Conclusion
References

Abstract

The vitality of a language within educational institutions reflects a nation's commitment to cultural identity and knowledge transmission. In many Arab countries, the diminishing use of Arabic in schools and universities highlights critical challenges in language policy and planning. This paper aims to highlight the challenges facing the educational systems in Arab countries with regard to language policy and openness to multilingualism, diglossia and globalization, as a result of the ethnic diversity experienced by these countries. This, in turn, could manifest in identity-based assimilation that works to undermine national identity through a profound process of cultural and social integration, such as what Arab educational institutions have recently been undergoing. Accordingly, this paper adopts a descriptive-analytical approach based on observation and interpretation, to draw the attention of the Arab society to the danger of neglecting Arabic language and the necessity of implementing decisions that could regulate the language of instruction, and foster linguistic awareness in order for Arabic to attain prominent position in reality. Furthermore, it adopts the idea of Arabizing science and training teachers in modern educational method, as well as developing curricula that will restore Arabic's identity, thereby protecting it from the dependency and stagnation that have afflicted most languages.

@ 2026 The Author(s). Published by Fakultas Tarbiyah dan Ilmu Keguruan, Universitas Islam Negeri Sultan Aji Muhammad Idris Samarinda, Indonesia
This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

أ. المقدمة

يمكن القول إنّ التّعليم لدى الدول يمثّل أحد البوّابات الموصّلة إلى الرّقي، والتّطوّر، والهيمنة بأخص معناها (Lee et al., 2023). ذلك أن معيار قياس نجاح الشّعوب يرتكز أساسا على مدى اهتمامها بتربية الأجيال النّاشئة (Bassi et al., 2023)، وتثقيفها من خلال توفير سبل التحصيل العلميّ الشّامل للمراحل العلميّة المتاحة (لعواس، ٢٠٢٢). فمن المحتّم لكلّ دولة رامية نحو تحقيق خطتها التقدّميّة أن تبذل قصارى جهودها في مقاومة الأميّة التي من شأنها أن تهدّد مستقبل أمّتها (Gray, 2023). وعليه يجب الاهتمام بالتّعليم بوصفه أقوى أداة مساعدة لنشر اللّغة على أوسع النطاق، كما يجب اعتبار المدارس والمعاهد والجامعات من أكثر الجهات اهتماما بالقضايا اللّغويّة.

وانطلاقا من هذه المسلمة، يجب على صنّاع السياسات اللّغويّة في كلّ الدّول، أن يقوموا بالدّور الرّيادي في وضع القرارات والقوانين التي تضبط استعمال اللغات في مجال التّعليم (Cossios et al., 2022)، ابتداء من مرحلة التّعليم الأساسيّ إلى مرحلة الدّراسات العليا (Gazzola, 2023)؛ إذ إنّ الفشل في التّخطيط المحكم للاستعمال اللغويّ سواء في مجال إعداد البحوث العلميّة أو مجال التّدريس أو غير ذلك من المجالات الأكاديميّة آخذ بين سوء الإصدار والتنفيذ (Forero et al., 2024). وقد تصور الفهري فشلا في السياسة اللغوية العربية عندما تعيش اللغة العربية مفارقة بين كونها لغة رسمية في الدول العربية وتراجع مكانتها الاستعمالية في المؤسسات التعليمية. ويقول: "ولا يمكن أن نتصوّر نهوضا باللّغة العربيّة ويتم تعليم الفئات المحظوظة أو ذات النّفوذ باللّغة الأجنبيّة وحسب، من الرّوض إلى الجامعة، ثمّ تتاح لها فرص استعمالها دون قيود، كما لا يمكن النّهوض باللّغة العربيّة إذا انحصر التّعليم بها في المواد الأدبيّة والدّينيّة، وتُرِكت المواد العلميّة للغة الأجنبيّة" (الفهري، ٢٠١٣).

هذا، وقد نوّه الفهري وغيره إلى جملة من القضايا والإشكالات التي تحيط بالسياسة والتخطيط اللغويين في الدول العربية من حيث الازدواجية اللغوية والتعدد اللغوي والثنائية اللغوية والعولمة اللغوية وغيرها مما تتعرض إلى سبيل تمكين السياسة اللغوية العربية من النفاذ والذيوع والانتشار، وتنتاب مقومات القوة والاقتدار من حماية لغتها وهويتها. ومن قبيل ذلك، لقد حاولت عدد من الدراسات العلمية معالجة تلك القضايا ربطا بالعدالة اللغوية والأحقية

الاجتماعية، فأشارت إلى اهتمام جميع المستويات الحكومية والأهلية بما تصدرها الدولة من القرارات اللغوية من أجل سيادة هويتها ورفع اقتصادها وبلوغ مرتبتها العالمية.

وتجدر الإشارة إلى ما يرسم حضور المحددات التي واكبت تنفيذ السياسة اللغوية في الدول العربية في مجالات الحياة، وبالأحرى ما تساعد تهديد الهوية الوطنية إلى درجة تتلاشى مميزاتها اللغوية والثقافية مثل اختفاء اللغة العربية في مجال التعليم، وأقصد بذلك الانصهار الهوياتي الذي يعمل في اندماج ثقافي واجتماعي عميق لا تملك الهوية الوطنية الفرعية أن تحافظ على خصوصياتها (Bettaher, 2023). وقد يزداد الانصهار في ظل العولمة التي تفرض ثقافة عالمية موحدة، وتهدد الهوية الوطنية والثقافة الأصلية (Omole, 2024). ومن قبيل ذلك الاندماج الهوياتي الذي يمكن أن تحافظ الهوية الفرعية على خصوصياتها مع المشاركة في الاندماج العام. وقد يمكن فعل ذلك بفعل التوازن بين التمسك بالجذور وتعلم عادات النمط الجديد (حسين، ٢٠١٦).

وقد أشارت تطورات الدراسات المتأخرة إلى أهمية اللغة الوطنية ومدى تعقيد التفاوض في سياسة لغوية متفق عليها في مجال التعليم، إضافة إلى صعوبة التعامل مع مشكلات الوضع اللغوي والمدونة اللغوية (Agpaoa, 2026; Oruç, 2024; Stephens, 2024). فوضحّت الأيديولوجيات المتعلقة باللغة والهوية والمعتقدات من أجل صياغة سياسة لغوية تتناسب مع متطلبات التواصل والهوية لمجتمع لغوي محدد، وتتماشى مع فعل التدريس بلغة يفهمها التلاميذ بدون عناء. خلاصتها تأليف السياسة اللغوية عند سبولسكي (٢٠٠٤) من ثلاثة عناصر مترابطة، أولها الممارسات اللغوية وتعني الخيارات اللغوية الفعلية والقابلة للملاحظة التي يتخذها الأفراد داخل المجتمع. وثانيها المعتقدات اللغوية وهي الأيديولوجيات مثل القيم والمواقف التي يحملها أفراد المجتمع تجاه اللغة، والتي تحدد اعتقاد الناس بأفعالهم. وآخرها إدارة اللغة، ويقصد بذلك الجهود الرسمية المتأثرة على الممارسات اللغوية مثل القرارات واللوائح الرسمية في ضبط اللغة.

ويتجاوز إطار سياسة اللغة عند سبولسكي مجرد وثيقة موضوعة إلى وثيقة تتراوح من الأفراد والأسر إلى الدول، ويشمل مجالات اللغة التي تعمل متضافرة عبر سياقات اجتماعية مختلفة مثل المنزل والمدرسة ومكان العمل والدولة. والثابت أن تكون السياسة الوطنية مدفوعة بحاجاتها إلى الهوية الوطنية من خلال وثائقها السياسية، وضوابط الكفاءة التواصلية غير الخاضعة لضغوط

لغات العولمة كالإنجليزية التي ترمي إلى الحد من بلوغ اللغة العربية صرح اللغات العالمية (Spolsky, 2016).

وبما أن التعليم هو أحد مجالات إدارة اللغة، فقد أصبحت سياسة تعليم اللغة بالغة الأهمية في معظم الأنظمة السياسية متعددة اللغات. حيث يقع إشكالها في اختيار لغة التعليم وإدراج لغات إضافية في المناهج الدراسية على قصد أو على غير دراية (Wittman, 2024). ويقابل ذلك بوضوح طبيعة الإشكالية التي تواجهها المنظومة التعليمية في الدول العربية. ويزداد الأمر تعقيدا تعدد مستويات القائمين بإدارة سياسة لغة التعليم، بدء من الحكومات الوطنية ووزاراتها المعنية، مرورا بالحكومات المحلية ومجالس المعاهد الداخلية ولجان أولياء الأمور وغيرها من مجموعات الأعمال والزعماء والصحف ووسائل الإعلام المتاثرة فيها.

يبدو أن ميدان التخطيط اللغوي لدى العرب لا يزال في مرحلة الطفولة من حيث غزارة المواد وتوافر المراجع العلمية التي يمكن العول عليها. وعلى الرغم من ذلك، فقد عثر الباحثان على عدد من الدراسات السابقة التي تتعلق بفكرة البحث تعلقا مباشرا؛ فمنها: دراسة إسماعيلي علوي حفيظ (٢٠٢٥) الموسومة بـ :"السياسة اللغوية وإشكال اختيار لغة التدريس" عالجت واقع اللغة العربية المنوط بالسياسة والتخطيط اللغويين، حيث أرجعت المشكلة إلى وجود فجوة كبيرة بين ما تقرها النصوص التشريعية وبين السيناريو السائد في الحقل التعليمي بالمغرب. وتتفق الدراسة مع البحث في أن كلتيهما استهدفتا في المعالجة الحقل التعليمي؛ غير أن البحث يختلف عنها في المحاور ومجتمع الدراسة وطرح بعض آليات التي تعين على وضع القرارات حيز التنفيذ. دراسة رياض زكي قاسم المعنونة بـ:" حالة السياسات اللغوية في الدول العربية (لبنان)" تناولت سردا تأريخيا للسياسة اللغوية من لدن العصر الأموي حتى يومنا هذا، كما نوهت بالأسباب التي جعلت التخطيط للغة العربية أمرا صعبا في خضم التنوعات العرقية المتمثلة في وجود الأرمن والأكراد والعرب وغيرهم. وقد اتفقت الدراستان في أن كلا منهما تحدثت عن المشرق العربي؛ إلا أن النقطة الفاصلة بينهما تكمن في أن البحث ركز على إجراء الإصلاحات في اللغة السائدة في المنظومة التربوية. دراسة ريما لعواس (٢٠٢٢) بعنوان:" أثر التخطيط اللغوي على المناهج التعليمية: خدمة للغة العربية" استعرضت مجموعة من الشروط التي تضمن نجاح السياسة اللغوية، وترتبط مع البحث عن إيجاد الحل للغة التعليم في المغرب

العربي وتحديدا (الجزائر) في حين تختلف عنها الأخيرة في التأكيد على ضرورة تبني التخطيط الشامل لجميع المراحل التعليمية المختلفة.

وعلى هذا الأساس، تتطلع فكرة البحث إلى دراسة السّياسة اللّغويّة في المجال التعليمي في الدّول العربيّة، وتقف على الإشكالية التي تواجهها المنظومة التعليمية العربية وصناع قراراتها من ضعف الضبط الاستعمالي وإفساح المجال للثائية والتعدد اللغوي، فناقشت الانصهار الهوياتي وما يمكن أن يتسم بها من تبنّي لغات وعادات جديدة تهيمن على اللغة والعادة الأصلية. فتوصلت إلى اقتراحات تتغلب بها العربية على العقبات، وتحافظ على هويتها ومواكبة تيار العولمة اللغوية. علاوة على ذلك، فقد عالجت الإشكالية في ستة محاور، ويهدف المحور الأوّل إلى تعريف السياسة اللغوية وبنائها، ويتناول المحور الثاني أثر الإرث اللغوي في مرحلة ما بعد الاستعمار على سياسة اللغة. وأما المحور الثالث فيناقش التعليم والأيديولوجيات المؤثرة في السياسة اللغوية التعليمية. ويتغيّا المحور الرابع أوضاع السّياسة اللغويّة العربية وتحدياتها المتمثلة في الازدواجية والعولمة اللغوية، وما يتعلق بها من الانصهار الهوياتي وطريقة التغلب عليها. ثم استعرض المحور الخامس نماذج من مظاهر السّياسة اللّغويّة في مجال التّعليم في الدول العربية، فيؤثِّر المحور السادس في شروط نجاح عملية التخطيط اللغوي في المجال التعليمي. وتأتي بعد ذلك الخاتمة والتوصية.

ب. الطريقة

يحاول البحث تعريف السياسة اللغوية وخصائصها، إضافة إلى تحليل اختفاء اللغة العربية أو تراجع استعمالها في المعاهد التعليمية في الواقع. وعلى ذلك اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي القائم على الملاحظة والتفسير في عرض معلومات موضوعها وبياناتها بما فيها تحليل أسباب حدوثها بعد ملاحظة مظاهرها المباشرة ومناقشة فروقها الطبيعية، من أجل أن تجعل سياسة تعليم اللغوية العربية وثيقة حيّة دون تنقيص في قيمتها المعرفية. ذلك أن المنهج الوصفي التحليلي هو عبارة عن وصف دقيق وتحليل شامل لظاهرة معينة أو موضوع محدد، ومرهون بدقة العملية وشموليتها على الوجه الذي يصف بها الباحث موضوعه وخصائصه وصفا دقيقا (Creswell, W. John & Creswell, 2018). وهو بذلك يعدّ الأكثر مرونة في تحليل البيانات

المختلفة وتوضيح علاقات الأشياء المختلفة للوصول إلى نتائج علمية دقيقة (Savin-Baden & Major, 2023).

ج. النتائج والمناقشة

مفهوم السياسة اللغوية وركائز بنائها.

تعد السياسة اللغوية (Language Policy) ميدانا حديثا ومفهوما علميا له منطلقاته من اللغويات الاجتماعية، ويدل على اللوائح الرسمية المتعلقة باللغة في المجتمع قصد الحفاظ على ثقافتها وتعزيزها (المحمود، ٢٠١٨). معنى ذلك أن السياسة اللغوية هي مجموعة القرارات والممارسات التي تتخذها الحكومة أو الهيئة المعنية بدعم اللغة وتنظيمها في بلد معين، من أجل أن تتحقق لها أهداف اجتماعية وسياسية في أمور تتعلق بتوحيد الهوية، وتعزيز التماسك الوطني بما فيه تحديد اللغة الرسمية للتعليم والإعلام ووضع استراتيجيات للتعامل مع اللغات الأجنبية وغيرها.

يتلازم مصطلح السياسة اللغوية مع مصطلح آخر هو التخطيط اللغوي (Language Planning)، ويتبين وجود التداخل والتبادل بين الاستخدامين. حيث ذهب بعض الباحثين إلى أنهما مترادفان لمعنى واحد، ورأى بعضهم الآخر أن الاستعمالين مختلفان. مفاد ذلك أنه يشيع استخدام مصطلح التخطيط اللغوي لدى الباحثين الأمريكيين، ويريدون به الإجراءات العملية التي تنقل الخطط اللغوية وقوانينها من طابعها النظري إلى طابعها التطبيقي بغية تنفيذها على أرض الواقع، مع عدم التركيز على جوانب السلطة والسياسة اللغوية. بينما يشيع استخدام مصطلح السياسة اللغوية لدى الباحثين الأوروبيين، ويقصدون وراء ذلك تحديد التوجهات الرئيسة للتصور الرسمي للغة، وهو البعد النظري الذي تحفل به السلطة في قضايا التغيير اللغوي. علاوة على ذلك، يظهر اتساع مفهوم السياسة اللغوية لدي الباحثين حيث إن السياسة اللغوية تستند على التخطيط اللغوي، كما يتأسس التخطيط اللغوي على السياسة اللغوية. والجدير أن السياسة اللغوية لا تقتصر على السياسات والأنظمة واللوائح الرسمية المتعلقة باللغة، لكن تضم الأهداف والمقاصد والأفعال المتعلقة بالسياسة اللغوية وانعكاساتها على أرض الواقع (المحمود، ٢٠١٨) ذلك أنه عندما تقرر سياسة لغوية معينة ولم يتبعها تخطيط، يعدّ القرار

رمزيا لأنه لم يوضع قط موضع التنفيذ أو لأنه لا يمكن تنفيذه في درجة أولى.(اسماعيلي علوي، ٢٠٢٥)

ثمة مجموعة من الرّكائز الأساسية التّي يجب أن تتوافر في بناء السّياسة اللغويّة لكلّ دولة. والجدير أنّ انعدام هذه الجوانب الرئيسية في بناء السياسات اللغوية وتحليلها يجعلها تفتقد فعاليّتها وحيويّتها، فتتراجع مستوى اللغة الرسمية وحضورها الوظيفي في التواصل الرسمي. لقد تناول الباحثون قضايا تأصيلية وتنظيرية للسياسة اللّغويّة والتخطيط اللغويّ واستخلصوا الأطر التي يمكن أن تمثل الركائز الرئيسية كالتالية:

أوّلا: مصدر السّياسة، ومن الجدير أنّ الجهات التي تصدر السياسة اللغويّة هي التي تحدّد مدى فعاليّتها وقوّتها وصفاتها الاعتباريّة في الكيان المجتمعي. ومن المنطقي أنّ التشريعات والقرارات اللغويّة التي تصدر عن إدارة التّعليم في مدينة أو جهة معنيّة، يجب أن تختلف عن تلك التي تصدر عن محافظة أو ولاية. والسبب في ذلك راجع إلى اختلاف سلطة الجهة المصدرة للحكم؛ حيث إن القوانين والمرسومات التي تُقرّر على المستوى الوطنيّ تختلف عن تلك التي تصدر عن إدارات ودواوين محدّدة. خلاصة ذلك أنّ مصدر السياسة اللّغويّة يعدّ عاملا فعّالا في تحديد مدى قوة إصدارها وخضوعها للتّنفيذ.

ثانيا: المستهدفون في السياسة اللغويّة، تستهدف السياسة اللغويّة – أيّا كان نوعها – فئة معيّنة. معنى ذلك أنّ التشريعات الموجّهة للنظم التعليميّة من ترسيم استخدام اللغة العربيّة في التدريس الجامعي مثلا، تستهدف المجتمع الأكاديمي العالي، بما فيها السلطة الإداريّة في الجامعات، والمحاضرون والمنسوبون غير الأكاديميين، فالحق أن معرفة الفئة المستهدفة ونوعها وطبيعتها وخصائصها تسهم في بناء سياسة فاعلة وفهمها.

ثالثا: تحديد أهداف السياسة اللغويّة، ومن الرّكائز الضّامنة لنجاح أيّة سياسة لغويّة هي أن تنطلق من تحديد الرّؤئ والأهداف التي أرادت تحقيقها. وفي عبارة أخرى، فلا تحقّق التشريعات اللّغويّة أكبر إنجازاتها المتوقّعة إلا بعد تحديد أهدافها قبل إصدارها. ذلك أنّ إدراك أهداف السّياسة اللغويّة القائمة يسهم في تقييمها وتحليلها. وعلى العكس فتفشل السياسة اللغويّة المقرّرة من غير وضوح أهدافها على قصد أو على غير دراية.

رابعا: العمليّات، وتهدف العمليات إلى تطبيق السياسة اللغوية من خلال وسائل التخطيط اللغوي المساعدة في تنفيد مقتضيات السياسة اللغوية حفاظا على الهوية الوطنية. وهي مرحلة

يمكن أن تسمى مرحلة ترجمة السّياسة اللغويّة على أرض الواقع من خلال وصف أنساقها إلى الحكم عليها. فالسّياسة اللغويّة ليست مجرد القرارات واللوائح والدّساتير التي تسنّ؛ وإنّما تحول إلى ممارسات عملية وتخطيطات لغوية تنفذها لجان مخصصة.

خامسا: المعتقدات، ترتكز السياسة اللغويّة إلى قناعات ومعتقدات وأيديولوجيّات وفلسفات يؤمن بها أصحابها، ويحّدد مدى الارتباط الكائن بين اللغة والثقافة. فالوعي بالمعتقدات والأيديولوجيّات الكامنة خلف السّياسة اللغويّة يسهم في فهم تلك السياسات بشكل أكثر، ثم إنّ الوعي بالمعتقدات اللغويّة ومعرفة الفئة المستهدفة وخصائصها أمر جدير بالاهتمام والعناية.

سادسا: السّياق المجتمعي والتّاريخي، تستهدف كلّ سياسة لغويّة مجتمعا معيّنا وبيئة لغويّة محدّدة؛ ومن الرّكائز الأساسيّة لبناء سياسة لغويّة أو تحليل سياسة قائمة الاستيعابُ التّامُ للسياق المجتمعي، والقوى التي تحكم المجتمع وعلاقتها بالسّياسة اللغويّة. إضافة إلى الوعي بالسياق التأريخي للمجتمع، ومعرفة تاريخه وحاضره وعلاقتهما ببعض، وعلاقة السياسة اللغويّة بهما (المحمود، ٢٠١٨).

أثر الإرث اللغوي في مرحلة ما بعد الاستعمار على سياسة اللغة

يشير الإرث اللغوي في مرحلة ما بعد الاستعمار إلى هيمنة اللغات الاستعمارية الأوروبية المستمرة كالإنجليزية والفرنسية والبرتغالية على الدول المستعمرة في أمور الحكومة والتعليم والقانون. ويعكس ذلك تهميش لغات الدول المستعمرة الأصلية وعوقها عن الفرص الاقتصادية والتنمية اللغوية (Heugh, 2024). وقد يمكن القول إن سياسة لغة الدول المستعمرة في مرحلة ما بعد الاستعمار تواجه تحديات متعددة تتأثر على أوضاعها اللغوية والاجتماعية والسياسية.

وتتمثل التحديات في لغة التواصل المشتركة والإدارة، حيث تحافظ العديد من الدول على لغة المستعمر لضمان الوحدة الوطنية بين مختلف الجماعات العرقية، وتجنّبا للصراعات السياسية التي قد تنشأ عن تفضيل لغة أصلية على غيرها. وتمتدّ إلى سياسة التعليم، وأنه على الرغم من وجود أدلة تؤيّد التعليم بلغة أصلية فلا تزال القيود الهيكلية والاقتصادية تفرض لغات المستعمرين على أنظمة التعليم، فينتج من ذلك الشعور بالدونية المتاصل، والتهميش اللغوي الذي يجعل

الدول تحاول تعزيز لغاتها الأصلية إلى جانب اللغات الأجنبية من خلال ضرورة حتمية وتخطيط يفسح للثنائية والازدواجية اللغوية كرها (Spolsky, 2016).

وإن مما يلزم في هذا الجانب الإشارة إلى التحديات التعليمية المرتبطة بالسياسة اللغوية. وتتمثل ذلك في صراع الهوية بين اللغات الأصلية (الوطنية) والأجنبية، وضعف التعريب وازدواجية اللغة (الفصحى والعامية) (بنطالب، ٢٠١٦). وقد تتأثر التحديات سلبيا على تحصيل الطلاب العلمي، وعدم توافق لغة التعليم والمناهج مع متطلبات العصر، إضافة إلى نقص تدريب المعلمين وغياب الموارد التعليمية الحديثة بما فيها التفاوت اللغوي الذي يعيق الفهم. علاوة على ذلك، ولكى تسلم لغة من هذا الإرث اللغوي الاستعماري فلا شك من أن تكرّس جهدا في صونها وهويتها من خلال الدعوة إلى سياسة لغوية ديمقراطية تنشر الوعي المجتمعي بأهمية لغتها الوطنية في النهضة، وتدعم جهود التعريب وتوحيد المصطلحات بما فيها إنتاج قواميس حديثة، بالإضافة إلى تأهيل المعلمين في المعاهد بتدريبات وأساليب تعليمية حديثة بعد تطوير مناهجها التعليمية (الفهري & الجنادية، ٢٠٢٠).

التعليم والأيديولوجيات المؤثرة في السياسة اللغوية التعليمية.

يقصد بالتّعليم في المنظور التّربوي مهنة ذات نشاطٍ إنسانيّ واجتماعيّ لها أصولها وقواعدها ومبادئها ومهاراتها الأدائيّة، ولها وسائل إيصالها ومسؤوليّاتها التي تستهدف التّعليم والتّعلّم (زيتون، ١٩٩٧). وقد يمكن من خلال التعريف السابق تحصيل مفهوم التعليم في معنيين اثنين، أوّلهما وضع العلامة على الشّيء، والثاني التّمكين من الاكتساب المعرفي. فالتعليم إذن عملية منظمة لنقل المعرفة وصقل مهارات المتعلم حتى يتمكن من التعلم المستمر وتغيير عالمه نحو الأفضل. ويلتقي التعليم في الاصطلاح مع نظيره في الجوانب الإنسانيّة والاجتماعيّة، حيث إنّه في النّهاية يستهدف بناء العمليّة التشاركيّة بين الكتل الثلاثة: المعلّم والمتعلّم والمادة التّعليميّة.

علاوة على ذلك، فالتعليم أقوي عوامل رقي المجتمع وتقدمه. يقتضي نقل المعرفة فيه على تحديد اللغة (لغة الأم، لغة أجنبية، لغات متعددة) التي يستخدم لتدريس المواد العلمية والثقافية المختلفة، والتي تتأثر على التحصيل الدراسي واندماج الطلاب. وعلى ذلك يقرر الوطن اللغة المستخدمة في الأنظمة التعليمية حتى يتسهل بها التبادل الفكري والثقافي، وتتحقق من وراءها

أهداف اجتماعية وثقافية مثل تعزيز الهوية الوطنية، وتسهيل التواصل والحداثة بما في ذلك الحفاظ على تراث اللغة الثقافية.

ومن هنا تقف السياسة اللغوية على مسألة لغة التعليم، من شأنها أن تحدد قواعدها الرسمية لاستخدام اللغة في الأنظمة التعليمية، من حيث الاهتمام برؤية استعمال كفاءات اللغة لخدمة اللغة الوطنية، ومراجعة المناهج التعليمية لبرامج اللغة في مختلف الأطوار الدراسية بطريقة علمية تضمن لها انسجامها مع الأهداف المتوخاة من قبل سلطات الوطن، وتدرك بها المستوجدات العلمية والحضارية والتحولات السياسية التي تميز مجتمع اللغة وعصرها، أو تعيد بناء المحتويات وفق تدرج منهجي فيه قدرات المتعلمين وحاجاتهم والتكامل الوظيفي بين المعارف والمهارات.

وقد تبين مما تقدم أن السياسة اللغوية والتعليم مجالان متداخلان، يعتمد الثاني على الأول والعكس على السواء. ذلك أن أهداف التعليم تتحقق بوضع قرار سياسي لغوي صارم يليه تطبيق فعلي على أرض الواقع من أجل رفع مستوى تعليم اللغة، والحفاظ على ثقافتها بما فيه ضمان سيادتها وتعزيز هويتها في ظل العولمة. فتكون سلطات الدولة وقواتها متجسدة في مشروع متكامل لإصلاح تربوي شامل من خلال تخطيط لغوي واضح، إضافة إلى ضمان الأطراف السياسية بالتنفيذ ونجاح المجتمع وتقدّمه (لعواس، ٢٠٢٢).

ولا شك أن سياسة لغة التعليم بحاجة إلى تحديد أيديولوجياتها أو دوافعها المجتمعية والوطنية. فقد أثبتت الدراسات أن أيديولوجيات مجتمع معين ومعتقداته قد تشكل دافعا لسياسته اللغوية وسياسة التنوع اللغوي، التي تعكس على درجة تأثير اللغة الوافدة وممارستها إلى جانب اللغة الرئيسية. وقد يتمثل التوتر في تحديد فوائد اللغات الناطقة بها في بيئة معينة بين أن تستخدمها للتواصل اعتقادا بأنها مفيدة ومؤيّدة للنجاح الاقتصادي، أو أن تستخدمها للدلالة على الانتماء إلى مجموعة هوية عالية. وعلاوة على ذلك، لقد ميّز غاردنر ولامبرت "Gardner & Lambert" بين الدافع الأداتي والدافع التكاملي (Instrumental and Integrated Motivations). ويشير الأول إلى تعلم اللغة من أجل التواصل بها، بينما يشير الثاني إلى تعلمها من أجل الانتماء إلى مجموعة اجتماعية تتحدث بها. ذلك أن الإيمان بالدافع بين الهوية واللغة ينبغي أن يكون أساس العلاقة الوثيقة بين اللغة والأمة، ويكون مبدأ أيديولوجيًا رئيسيًا لحركات الاستقلال الوطني (Spolsky, 2016).

أوضاع السّياسة اللّغويّة العربية وتحدياتها.

تتبوّأ السياسة اللّغويّة مكانة مرموقة لدى الدّول المتقدّمة نتيجة معرفتها بخطورة اللّغة في الكيان الدّولي، وإضافة إلى سعيها سعيا حثيثا نحو الاهتمام الزائد برسم تشريعات ولوائح تضبط استخدام اللّغة سواء في مجال الإدارة والقضاء، أو التعليم أو في قطاع الإعلام وغيرها من المجالات الحسّاسّة. ومن هنا يبدو جليّا، أنّ الدّول العربيّة على الرّغم من وجود محاولات جادّة وجهود مضنية بُذلت في وضع القرارات التي تنصّ على أنّ العربيّة هي لغة رسميّة للبلاد، فأنها لا تزال يشوبها القصور نتيجة غياب تخطيط عمليّ ممنهج يساعد في بناء سياستها وتنفيدها. وقد عبّر الفهري عن ذلك قائلا: "نجد جلّ البلدان العربيّة لا تقيم سياسة لغويّة واضحة، مقترنة بخطّة لغويّة يمكن تحديد فوائدها ونتائجها، ثمّ قياس مدى نجاحها ونجاعتها. وتعود كثير من المخاطر التي تحفّ ببقاء اللّغة العربيّة إلى عدم وضوح السياسات والخطط اللّغويّة، أو لامبالاة المسؤولين بإقامتها" (الفهري، ٢٠١٣).

ويرى المتتبّع لأمر السياسة اللّغويّة في الدّول العربيّة بونا شاسعا وفجوة كبيرةً بين ما تُصدر من القرارات وما تُسّن من الدّساتير بخصوص استعمال العربيّة الفصحى لغة رسميّة، وبين الواقع الفعلي المعمول به في هذه البلدان. وتفسير ذلك أنه ليس هناك وثيقة محددة للسياسة اللغوية العربية تجمع الرؤية العامة لكيان سياسي معين، وما يتصل بها من أهداف الواقع اللغوي الفعلية وبرامجه التطبيقية التي تمثل الممارسات اللغوية السائدة أو العرف المجتمعي. فالممارسات اللغوية المؤيدة بوثيقة السياسة اللغوية تنطلق من نظرة شمولية ورؤية منهجية للوضع اللغوي الذي تفرضه طبيعة السياسة بوصفها موجهات رئيسية تتضمن قوانين السلطات الصارمة، ويتعين تطبيقها حرفيا كما يترتب على مخالفتها عقوبة. علاوة على ذلك فلا تتسم الوثيقة بالمرونة في كثير من الأحوال حتى تتحقق أهدافها في المستقبل المنظور وغير المنظور. وقد عبر المحمود عن هذا الوضع الذي يمرّ به الدول العربيّة قائلا: "إنّ ثمّة تساؤلات تطرح نفسها في ذلك السّياق ومن أبرزها، الفجوة بين السّياسة اللّغويّة من جانب، والتّخطيط اللغويّ لترجمتها على أرض الواقع من جانب آخر، شبه الغياب للقوانين اللغويّة غير الفاعلة، غياب استثمار موقف السّعوديّة الاقتصادي في تعزيز العربيّة واتّخاذ سياسة لغويّة مؤثّرة إقليميّا ودوليّا" (المحمود، ٢٠١٨).

ولا شك أن وضع الواقع اللغوي يختلف في الدّول الكبرى. حيث إن تلك الأمم قاموا علي سياساتها بالواجب المتمثل في الوثيقة المحددة لطبيعة الممارسات اللغوية في جميع مجالات الحياة، وتكون قابلة للتغيير المستمر تبعا للواقع ومختلف الضغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما تعمل في تعزيز مكانتها وتمكينها في الحياة العامة، ويفرض صانعوا السياسات اللغويّة والمجامع اللغويّة والجهات التعليمية وقطاع الإعلام وغيرها من الجهات المنفّذة لها بإيثارها على الواقع اللغوي بصورة فاعلة مع اعتبار المعطيات اللازمة. وقد حدث ذلك في الدّولة البولنديّة إبّان الحكم الرّوسي عليها؛ وذلك في القرن التّاسع عشر الميلادي، حيث كانت سياسة روسيا اللغويّة هادفة إلى دعم لغة واحدة وهي الرّوسيّة، فلم يجد المدرّسون البولنديّون بدّا إلا أن يعلنوا ولاءهم لها، ثمّ يشرحون الدّروس بالبولنديّة بقدر الإمكان (حجازي، ٢٠٠٨).

١. تحديات الازدواجية الداخلية والعولمة اللغوية

شهدت الدول العربية في أوضاعها عددا من الإشكاليات التي تعبّر عن تحديات لغتها وحالة فصاحتها المرتبطة باختفائها في المعاهد التعليمية والإدارية، وتعدد الهويات بما فيها تعطيل الأدوار التربوية والاجتماعية والسياسية على المستويين العربي والعالمي. وقد تتمثل تلك التحديات في الازدواجية اللغوية المتعلقة باستعمال العاميات مبادلة بالعربية الفصحي، وانشار اللغات الأجنبية تحت ظل الثنائية اللغوية والتعدد اللغوي وغيرهما مما يؤيّد إندثار العربية بالتدريج في المعاهد التعليمية والإدارية، ومما تعدّ ضرورية حتمية لمواكبة تيار العولمة اللغوية الزاحف (الفهري، ٢٠١٣).

ومن التأثير السلبي للازدواجية اللغوية الداخلية في الدول العربية أن اللغة المعيارية تنحصر في مجالات التعليم الرسمي والإعلام والكتابة الأدبية. وقد تستخدم اللهجات المحلية في المحادثات اليومية حينا، ولدى العديد من الشباب الذين لا يثقون من قدراتهم اللغوية في الفصول الدراسية حينا ثانيا، وفي وسائل الإعلام الرقمية التي تستخدم اللهجات بشكل متزايد حينا ثالثا. فتتزايد هذه الفجوة من ابتعاد الطلاب الشباب عن اللغة العربية الفصحى، كما قد تؤدي إلى تدنّي التحصيل المعرفي وارتفاع درجة الأمية بما فيه من عوق التواصل (Zighem, 2021).

ويتبين مما سبق، أنه غالبا ما تواجه الطلاب صعوبة في إتقان اللغة العربية الحديثة، فيتسبَّب ذلك انخفاض مستويات التحصيل في القراءة والكتابة والفهم. وقد يلجأ المعلمون إلى استخدام

لهجة مشهورة محل الفصحى، فيعتقدون بأنهم يبسطون لطلابهم الطريقة، لكن يعيق – فعلهم ذلك – الإتقان الكامل للغة المعيارية، ويقلل من شأنها بحيث يعتبرها البعض لغة أجنبية يصعب إتقانها.

ومن قبيل ذلك، مارست العولمة ضغوطا هائلة على سياسة اللغة في الأنظمة التعليمية. وقد أدى ذلك في المقام الأول إلى تفضيل اللغات العالمية، وتهميش اللغات المحلية أو الوطنية. حيث تضطر المؤسسات التعليمية والمعنين بأمورها إلى إعادة صياغة سياسة اللغة وتمكين التعدد اللغوي والتكنولوجيا في المناهج التعليمية قصد بناء الجسور بين الحاجة إلى التواصل الدولي وضرورة الحفاظ على التنوع اللغوي (Spolsky, 2016).

وتقع اللغة العربية في المشرق العربي تحت هيمنة اللغة الإنجليزية، في حين تحوز في المغرب العربي تحت هيمنة اللغة الفرنسية. وعلاوة على ذلك، تنتشر ظاهرتا العربية الإنجليزية (العربيزية) والعربية الفرنسية (العرنسية) خاصة عند الكتابة الرقمية على مواقع التواصل الاجتماعي (ميرفت، ٢٠١٨). وقد يدل كل ذلك على أن العولمة اللغوية لا تزال تتبوّأ مكانة بضغوطها في الأنظمة التربية العربية، وتجعل الشعوب يشعرون بأن لغتهم باتت غير قادرة على تلبية حاجات المتكلمين بها، فيتعاملون معها بوصفها مادة أساسية تمكّنهم الوصول إلى المعرفة العالمية.

ويترتب على ذلك، أن العديد من المؤسسات التعليمية – من أجل أن تحافظ على مواكبة المعايير العالمية– تتبنّى تدريس المواد الأكاديمية العلمية بلغة أجنبية (الإنجليزية)، بعد أن حصرت العربية في حقول دينية ضيقة (الفهري & الجنادية، ٢٠٢٠)، وتجبر الطلاب على اكتساب مهارات اللغة الأجنبية بالتزامن مع المعرفة التخصصية.

وتخلص البحث من كل ما تقدم، أن ضغوط العولمة اللغوية والازدواجية اللغوية يخلق توتّرا للعربية، بين هدف بلوغها مكانة اللغات العالمية والحفاظ على الهويات المحلية، وبين فقدان خصائص لغتها المتميزة وتبنّي لغات وعادات أجنبية. والصحيح ألا تجعل العربية مسيرتها تنعطف إلى بناء انصهار مع العولمة وغيرها، فتتلاشى فيها هوياتيها الأصلية. لكن أن تتفاءل ارتقاء إلى مستوى اللغات العالمية بشرط أن تدعم لغتها بتخطيط سياسي عربي يتبن فيها مدى استفادتها من المصطلحات الأجنبية في جميع جوانب المعرفة والعلوم البشرية.

٢. التغلّب على الانصهار الهوياتي في عصر العولمة

يقصد بالإنصهار الهوياتي عملية اندماج ثقافي اجتماعي تذوب فيها خصوصيات الهوية الثقافية الأصلية داخل هوية مهيمنة جديدة. فتفقد الخصوصية وتتبنى عقائد ولغات جديدة. وقد يزداد الانصهار الهوياتي في العولمة التي تفرض ثقافة عالمية موحدة على الفرد أو المجموعة المتميزة بالهوية المتفردة أو الفرعية، فتهدد بها حتى تتنازل عن بعض خصائصها الفريدة (تريكي، ٢٠٢١)، فتنتمي إلى الوحدة العالية أو التماسك الجماعي. ومن الجدير بالإشارة أنه قد يوظف الانصهار لغرض تعزيز التماسك الجماعي في أوقات الصراع أو بناء الانتماء الشديد بين مجموعات تعاني من احتكاك ثقافات وعقائد ولغات ومواقع جغرافية مختلفة (عماد، ٢٠١٧).

والحقيقة أن الإنصهار آلية ديناميكية، أو عامل ثقافي واجتماعي يعمل على تدمير الوطنية، حيث إن الهوية عند الانصهار ليست ثابتة (حسين، ٢٠١٦). لذلك يلزم صناع السياسة اللغوية أن يضعوا تخطيطا لمحافظة اللغة العربية وحماية ضمانها والدفع بها نحو الاستمرارية الحياتية ومواكبة التطورات العصرية. علاوة على ذلك، ينوأ البحث بما ينبغي أن ترافق القرارات من الآليات المساعدة على التنفيذ، ونقل سياقيها المكتوب أو المنطوق من مجرد الحبر على الورق إلى واقع عملي فعال. وقد تتضمّن الآليات مجموعة من النقاط كالآتية:

الأولى: ضبط الجانب الإداري للسياسة اللغويّة، وتعتبر عمودا فقريّا لأيّة سياسة لغويّة، بناء على أنه لا توجد سياسة بدون إدارة تقوم بإجراءات تنفيذيّة للأوامر. ويتولّى القرارات نخبة من المهتمّين بالقضايا اللّغويّة، وأصحاب النّفوذ من رجال الدّولة، وصانعي القرارات. والمتوقع أن يكون الجانب الإداري الذي يعتني بشؤون السياسة اللغويّة في الدّول العربيّة يلقي اهتماما كبيرا، فلا ينجم عنها صدور مرسومات وقوانين لغويّة غير منفّذة بصورة متوقّعة.

الثانية: السلطة اللغويّة، لايمكن الاستغناء – بحال من الأحوال – عن هذا الجانب الخطير الذي يفتقده السّياسة اللغويّة العربيّة؛ ممّا تجعلها في معظم الأحايين مجرّد الرّسم على الأوراق. وتعني السّلطة اللغويّة هنا: تلك الهيمنة اللغويّة التي تساعد في فرض سياسة لغوية في قطاع التعليم، والإعلام والقضاء والدبلوماسية وغير ذلك القطاعات والمؤسّسات الوافدة على الأراضي الأخرى. فالسّلطة اللغويّة إذن هي خطوة دولية ضروريّة تسعى وراء النّهوض بالسياسة اللغويّة (غزالة، ٢٠١٩).

الثالثة: التّعريب، يعدّ التعريب إحدى الطرق والآليات التي يتمّ عن طريقها التطبيق العلمي للسياسة اللغويّة العربيّة، وعلى الرّغم من تناطح أفكار اللغويّين بشأن هذه المسألة، إلّا أنّ العوائد الرّبحيّة – التي تدرّ بها على المجتمع العربيّ برمته – تكفي محرّكا أساسيّا ودافعا رئيسا في إعارتها ما تستحقّ من الاهتمام. ومن المثير للاستغراب اليوم أن نرى الدّول العربيّة تتّجه في أخطر قطاعاتها (التّعليم) نحو فرنسة سياساتها اللّغويّة أو فرنجتها بحجّة أنّ لغتها العربيّة قاصرة عن الوفاء بالمصطلحات التقنيّة العصريّة، ممّا أدّى بهم إلى استخدام هذه اللغات الأجنبيّة في التّعليم العالي ناسين أو متناسين فوائد استخدام اللغة العربيّة في أنظمتهم التّعليميّة. ولله درّ الدّكتور عمر أحمد حين ينوّه بفائدة التعريب: "إنّ شجرة التّعريب يافعة معطاء باسقة أغصانها طيّبة ثمارها، مختلفة ألوانها وارفة ظلالها، فلا خوف على التّعريب إلاّ من الجاهلين به أو الهاجرين له، أو المتاجرين باسمه والجاحدين لفضله، فكم من دولة نفع، ومن عالم رفع" (الشباب، ٢٠١٨).

الرّابعة: إنشاء مؤسّسات التنفيذ، لايمكن الاستهانة بدور المؤسّسات التّعليميّة والإعلاميّة والثقافيّة في نقل الخطة اللّغويّة إلى عالم الواقع. فالمدارس والمعاهد والجامعات لها دور حاسم في تنفيذ السياسة اللّغويّة وترجمة القرارات اللغويّة إلى الواقع. وأمّا المؤسّسات الإعلاميّة، فلا يقلّ شأنها في تؤدية الدّور نفسه؛ إذ تعتبر القنوات الإعلاميّة المرئيّة منها والمسموعة منصّة لتلقي اللغة الأصيلة، غير أن في الآونة الأخيرة أصبح الإعلام أداة تهديد للغة، فتسرّبت عن طريقه عدد هائل من الأخطاء اللغويّة إلى اللغة العربيّة؛ ممّا عُرفت مؤخّرا بلغة الإعلام؛ وذلك بسبب غياب خطة تنفيذيّة تحكم توجّه الإعلام العربيّ تجاه استخدام اللغة العربيّة الفصحى. وقد أكّد الحجازي دور مؤسّسات التنفيذ إذ يقول: "وفي هذا الصّدد لا يجوز أن تكون اللغة الوطنيّة مجرّد مادة تعليميّة دراسيّة معزولة عن السياق التّعليمي العام أو الجامعي أو الإعلامي أو الثقافي، وبقدر استخدامها تكون مكانتها" (حجازي، ٢٠٠٨).

نماذج من مظاهر السّياسة اللغويّة في مجال التّعليم في الدول العربية.

تكاد تنعدم رؤى الهوية الوطنية وأهداف الواقع الفعلية للسياسة اللّغويّة المعمول بها في الحقل التّعليمي في الدّول العربيّة، سواء في بلدان المشرق العربيّ أو المغرب العربيّ. ويرجع السّبب في ذلك – فيما توصّل إليه البحث – إلى ندرة القرارات التي تنصّ على لغة التّعليم في

المدارس والمعاهد والجامعات ومراكز البحوث العلميّة. وأما ما يمكن العثور عليها من قوانين هذه الدول في شأن استخدام اللّغة العربيّة كلغة التّعليم، فتتضمن المرونة في كثير من أحوالها التي لا تفيد إلا التخفيف غير اللازمة. ولنضرب مثالا بالمملكة العربيّة السّعوديّة التي تحتل مكانة استراتيجيّة مرموقة بين الدّول العربيّة، فقد وردت ضمن سياساتها اللّغويّة بعض مواد تعبّر عن توجّه المملكة نحو إثبات هويّتها في القطاعات التّعليميّة، كما ذكرت في المادة الحاديّة عشرة من نظام مجلس التّعليم العالي والجامعات، الصّادر عام ١٤١٤هـ ما نصّه: "اللّغة العربيّة هي لغة التّعليم في الجامعات، ويجوز عند الاقتضاء التّدريس بلغة أخرى بقرار من مجلس الجامعة المختصّ" (الشمري، ٢٠٢٢).

يستنتج من النصّ السّابق شيئان: أوّلهما، حكر المادة التي تجيز التدريس باللغة العربيّة على تخصّصات معيّنة؛ ولعلّ المراد بذلك التخصّصات الأدبيّة واللّغويّة. والثّاني قفز بعض مراحل علميّة مثل: الابتدائيّة، والإعداديّة والثّانويّة. والملاحظ أن الحكم في النص السابق قد يتعارض على الحكم في المادة الرّابعة والعشرين الصّادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٧٧٩ في ١٦-١٧/٩/١٣٨٩، والتي تصرّح بتعميم العربيّة لغة التّعليم في جميع المراحل التعليميّة، قائلا: "الأصل هو أنّ اللّغة العربيّة هي لغة التّعليم في كافة مواده وجميع مراحله إلاّ ما اقتضت الضّرورة تعليمه بلغة أخرى" (الشمري، ٢٠٢٢).والجدير أن واقع اللغة الفعلي في السعودية يخالف الحكم الثاني، حيث إن الجامعات السّعوديّة مثل جامعة الملك سعود بالرّياض، وجامعة الملك عبد العزيز بجدّة، وغيرهما في الواقع تشترط اللّغة الإنجليزيّة في تدريس التخصّصات العلميّة التي يمكن الاستغناء عنها بلغتها العربيّة. وقد يمكن أن تكون المخالفة ناتجة عن عدم توثيق منتظم للسياسة اللغوية في مجال التعليم، إضافة إلى أزمة الهوية اللغوية قائمة من خلال تحديد اللغات الوطنية الرسمية في النظام التربوي والأكاديمي.

وعلى النقيض ما تقدّم ذكره، نرى الحضور الفاعل والكيان الحيّ للسّياسة اللغويّة في جمهوريّة سوريا العربيّة التي تتميّز بموقفها الإيجابي تجاه اللّغة العربيّة، ويعبّر ذلك عن اعتزازها غير المحدود وانتمائها الأصيل للهويّة العربيّة، وقد أقرّ بذلك عدد من الباحثين العرب، ومنه قولهم "تهدف سياسة سوريا اللّغويّة إلى إعلاء شأن اللّغة العربيّة بوصفها عنوانا للهويّة والانتماء والحفاظ عليها باعتبارها أداة ضروريّة للتقدّم والارتقاء، كما ترمي في الآن نفسه إلى تعليم مواد المعرفة كافّة باللّغة العربيّة الفصحى وتأمين مستلزمات هذا التعليم" (عيساني، ٢٠١٧).

وأمّا بلاد المغرب العربي فلم تختلف سياستها اللّغويّة التّعليميّة عمّا تسود في الميادين الأكاديميّة في بلدان المشرق العربيّ. حيث تواجه حالة حرجة من الفوضى في التشريعات اللّغويّة، نتيجة تعرّضها لبعض الظواهر مثل: التعدّد اللغويّ والازدواجيّة والتبعيّة التّامّة للغة الفرنسيّة التي لها هيمنتها اللّغويّة على عدّة القطاعات الحكوميّة. أضف إلى ذلك قلّة المواد القانونيّة التي توضّح توجّهات هذه البلاد تجاه اللّغة المعتمدة في أنظمتها التّعليميّة. فدولة الجزائر مثلا، تستعرض ما لديها من السياسة اللغويّة خاصّة في مجال التعليم، وتقف على حيّويّة اللغة العربيّة في مدارسها الأساسيّة والمعاهد والجامعات سواء الحكوميّة منها والأهليّة. وقد عثرنا على لائحة لغويّة وردت في المرسوم الرّئاسي رقم ١٠١/٩٦ المنشئ للمجلس الأعلى للتربية ما نصّها: "إنّ اللّغات الأجنبيّة نافذة على العالم، ووسيلة للاتّصال والتّفاهم مع الشّعوب، وأداة لتطوير المعارف؛ لذلك ينبغي الأخذ بعين الاعتبار المصالح السّياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والعلميّة والاقتصاديّة للبلاد في وضع سياسة تعليم اللّغات الأجنبيّة في التّعليم الأساسي مع مراعاة عدم التّصادم بينها وبين اللّغة العربيّة" (عيساني، ٢٠١٧).

ويستخلص من النصّ السابق تأكّد جدوى اللغات الأجنبيّة بما فيها الفرنسيّة والإنجليزيّة والبرتغاليّة والإيطاليّة وغير ذلك من لغات المستعمرين، واعتبارها مداخل رئيسيّة إلى الفضاءات الخارجيّة. بالإضافة إلى كونها لغات التواصل الاجتماعي والأبحاث العلميّة والتجارات الدوليّة ولغات التّصنيع. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل يبقى التّصادم بين اللّغة العربيّة واللّغات الأجنبيّة؟ إذا كانت الأخيرة هي المعترف بها حتّى في مرحلة التّعليم الأساسي الجزائري؟ وهل ترتقي اللّغة العربيّة ما دامت عقليّة العرب تؤمن بعجزها العلميّ والتّقني؟!

ويعتبر ما قاله المخطّط اللغوي أبو العزم ومضة معرفيّة، يستنير بها البحث لتسليط الضّوء على وضع السياسة اللغويّة بالمغرب الأقصى؛ إذ إنه يكاد يطغى الطّابع الفرنكوفوني على الهويّة العربيّة الأصليّة لاسيّما في الميادين التّعليميّة. وقد عبّر أبو العزم عن ذلك قائلا: "وما كان يلاحظ من خلل على عمليّة التّعريب في التجربة المغربيّة، وجود تفاوت مقصود بين الدّعوة إلى تعريب التعليم وترسيخ استعمال اللّغة الفرنسيّة في الإدارة، ولم يحصل أيّ ربط بين التّعريب والسّير الإداري لأجهزة الدّولة، ناهيك عن تدعيم كلّ ما له علاقة باللّغة الفرنسيّة في الإعلام ووسائل الاتّصال والبحث العلميّ. ويتّضح منه أن سياسة اللّغة العربيّة في مجال التّعليم والبحث

العلميّ في البلدان العربيّة يكتنفها شيء من الغموض والضّبابيّة والقصور الواضح في تنفيذها، وأن ذلك من أسباب انهيار المستوى المعرفي والبحثي في الجامعات العربيّة (أبو العزم، ٢٠٠٦).

شروط نجاح عملية التخطيط اللغوي في المجال التعليمي

ينبغي الاعتراف بأنّ السّياسة اللغويّة في الدّول العربيّة خاصّة في مجال التّعليم مهدّدة بالتّهميش وسياسة التّغاضي عنها من حيث التنفيذ. ويؤكّد المشهد اللغويّ ما أشرنا إليه من الظاهرة العدائيّة للغة العربيّة التي تسود في الأجواء التّعليميّة، لاسيّما في المعاهد والجامعات. وأدهى من ذلك وأمرّ، أنّ هذه الظاهرة تستفحل مخاطرها يوما بعد يوم؛ ممّا أدّى إلى ارتفاع نسبة التدنّي في المستوى العلميّ الملحوظ من قبل الطّلاب الجامعيّين، بفعل الصّراع القائم بين اللغة العربيّة – التي يفترض أن تكون لغة التّعليم – وبين اللّهجات العربيّة المحليّة من جانب، والصّراع المحتدم بينها وبين اللغات الأجنبيّة من جانب آخر. علاوة على ذلك، فإنّ الحريّة المطلقة التي تتمتّع بها اللّغات الأجنبيّة داخل القطاع التّعليمي العربيّ، تقلّل شأن اللغة العربيّة. وقد أشار الدّكتور علي القاسمي إلى هذا الانطباع السيّء النّابع من الشّعور بالدّونيّة تجاه العربيّة، "فالسّياسة اللغويّة تهمّش اللّغة العربيّة في معظم البلدان العربيّة، فاللغة الأجنبيّة هي لغة التّعليم العالي العلميّ والتّقني، والشّركات والبنوك وبقيّة المؤسّسات الاقتصاديّة والماليّة. وكثير من شبكات الإعلام، والحياة العامّة مثل: اللّافتات في الشّوارع وأسماء المحلاّت التّجاريّة" (القاسمي، ٢٠١٥).

واستنادا إلى ما توصل إليه القاسمي كما هو واضح في البحث، فلا ننكر وجود السّياسة اللغويّة لدى الدّول العربيّة، لكن ننوأ بضّعفها وما تعتري ذلك من النّظرة الدّونيّة والرّضا بالانسياق التّامّ وراء اللّغات الأجنبيّة المستخدمة في تدريس تخصصات يمكن تدريسها باللّغة العربيّة. الأمر الذي يظل به الكثير من السياسات حبرا على ورق في حين لم تنفد. والجدير أن القصور يتسم بعدم توضيح الرّوية وتحديدها لدى المعنيين والمتكلمين الأصليين باللغة العربية. وقد يتعارض ذلك مع مبدأ الهوية الوطنية التي تسعى السياسة اللغوية التعليمية إلى تعزيزها وتراثها الثقافي، فتحتل لغة أجنبية مكانة اللغة الوطنية، أو ينظر البعض إلى العربية الفصحي ظلما بأنها لغة أجنبية يصعب إتقانها، أنها أقل تطورا. وقد أشار إليه عاجب قائلا: "وماذا نقول لهذه الفئات التي تدبر وجهها للعربيّة وتعمل على خدمة الفرنسيّة في قواعدها وفي معجمها،

وتدافع عنها في بلادها (البلد الأمّ) لتكون لغة التّعليم في كلّ مراحل، بل تصبح اللغة الرّسميّة، وتحلّ جميع الأزمات والمشاكل حسب زعمهم "(عاجب، ٢٠١٣).

إضافة إلى ما سبق ذكره من المقتضيات التي يستحضرها التخطيط اللغوي الفعّال، نشير إلى عدد من شروط نجاح عملية التخطيط في المجال التعليمي، وفق سياسة تعليمية تستمد مرجعياتها من فلسفة المجتمع في مجال التربية. ومن الأهمية أن يتجسد هذا التخطيط بالإصلاح التربوي ونجاح أهدافه الأساسية. ونذكر من شروط نجاح عملية التخطيط اللغوي كالآتية: ١) التدريس باللغة العربية وذلك بتعميم تعليم كافة المعارف والعلوم باللغة العربية، ونشرها في الجامعات والمدارس، ٢) شمولية الإصلاح التربوي ومرونته التي يجب أن تكون صفة سائدة في مراحل الصلاح التربوي لضمان نجاح العملية، ٣) السعي نحو التعليم النوعي بكل ما تحمله الكلمة من معاني الجدة ومواكبة التغير المتسارع في الكم المعرفي والتدريب والمهارات الحياتية، ٤) إعداد مناهج تربوية مبنية على آخر ما جاءت به النظريات التربوية في مجال البحث التربوي المرفع من مستوى التعليم، دون أن يهمل واقع المجتمع وفلسفته التربوية. التفاعل الإيجابي مع الآخر والتفتح على ثقافة الأخرين مع المحافظة على الخصوصية والهوية المحلية لتدريب الناشئة على التفاعل الإيجابي مع الثقافات المختلفة، وفرز وتحليل مناطق التواصل، وتعزيز الثقة بالنفس في فتح نافة الحوار مع الآخر (لعواس، ٢٠٢٢).

د. الخلاصة

البحث يشير إلى أنه يراجع استخدام اللغة العربية في المؤسسات التعليمية في الدول العربية يمثل قضية متعددة الأبعاد، متجذرة في السياسات اللغوية التاريخية، وهيمنة اللغات الاستعمارية بعد الحقبة الاستعمارية، وضعف تنفيذ التخطيط اللغوي. ويوضح البحث أن ضعف التنظيم، والتعددية اللغوية، والعولمة قد أضعف الكفاءة اللغوية للطلاب وأهمش الهوية اللغوية الوطنية. تتطلب السياسة اللغوية الفعّالة تحديد أيديولوجيات اللغة التعليمية بوضوح وتنسيقها عبر مستويات إدارية متعددة. ولمواجهة هذه التحديات، يوصي البحث بتشكيل سلطة لغوية متخصصة لتطبيق السياسة، وتعزيز تعريب المصطلحات العلمية، وتوسيع استخدام العربية كلغة تدريس، وتشجيع البحث في مجال السياسة والتخطيط اللغوي لاستعادة الدور التواصلّي للعربية، وتوجيه البحوث التعليمية لتقديم حلول عملية للصراع اللغوي المستمر بين العربية

الفصحى واللهجات العامية واللغات الأجنبية. تهدف هذه الإجراءات إلى تحويل سياسة اللغة العربية من مجرد وثائق مكتوبة إلى ممارسة فعلية، بما يحفظ أهميتها الثقافية والتعليمية.

المراجع

Agpaoa, J. (2026). Negotiating Identity, Inclusion, and Political Belonging:Filipino-Chinese Students' Experiences in Policy-Driven Multicultural Schooling. https://doi.org/10.21203/rs.3.rs-8828660/v1

Al-Matrafi, H. B. (2023). The Power of the Saudi Woman's Novel: From Silence to Empowerment. International Journal of Language and Literary Studies, 5(2), 177–191. https://doi.org/10.36892/ijlls.v5i2.1267

Algahtani, N. (2016). Defying Convention: Saudi Women Writers and the Shift from Periphery to Centre. Women's Studies International Forum, 59, 26–31. https://doi.org/10.1016/j.wsif.2016.09.002

Bassi, S., Arora, M., Thapliyal, N., Kulkarni, M. M., Bhagawath, R., Bogdanovica, I., Kamath, V., Britton, J., & Bains, M. (2023). Programme and Policy Perspectives Towards a Tobacco-Free Generation in India: Findings From a Qualitative Study. BMJ Open, 13(7), e067779. https://doi.org/10.1136/bmjopen-2022-067779

Bettaher, O. (2023). The Politics of Language Policy in Relation With Identity Issue in Contemporary Africa: Case of Tunisia. International Journal of Social Science and Human Research, 06(07). https://doi.org/10.47191/ijsshr/v6-i7-89

Cossios, R. S. G., Tenorio, D. A. C., & Vicente, J. Y. V. (2022). Characterization Linguistic Policies Around Peruvian Sign Language (PSL). Tierra Nuestra, 16(1), 1–12. https://doi.org/10.21704/rtn.v16i1.1838

Creswell, W. John & Creswell, J. D. (2018). Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches. Sage. https://books.google.co.id/books?id=4uB76IC_pOQC&printsec

Forero, D. A., Curioso, W. H., & Wang, W. (2024). Ten Simple Rules for Successfully Carrying Out Funded Research Projects. Plos Computational Biology, 20(9), e1012431. https://doi.org/10.1371/journal.pcbi.1012431

Gazzola, M. (2023). Language policy as public policy. In Epistemological and theoretical foundations in language policy and planning (pp. 41–71). Springer.

Gray, M. (2023). Social Development: Synthesizing Theory and Practice. Social Development Issues, 46(1). https://doi.org/10.3998/sdi.5293

Gwynne, J. (2013). "The lighter that fuels a blaze of change": Agency and (cyber) spatial (dis) embodiment in Girls of Riyadh. Women's Studies International Forum, 37, 46–52. https://doi.org/10.1016/j.wsif.2013.01.012

Jeyaraj, J. S. (2024). Indispensable Role of Literary Theory in Academic Research. SSRN Electronic Journal, 8(4), 1–30. https://doi.org/10.2139/ssrn.5076527

Lee, S., Cha, Y., & Ham, S. (2023). The Global Institutionalization of Multicultural Education as an Academic Discourse. Societies, 13(8), 191.

https://doi.org/10.3390/soc13080191

Misztal, A. (2020). From ticks to tricks of time: narrative and temporal configuration of experience. Phenomenology and the Cognitive Sciences, 19(1), 59–78. https://doi.org/10.1007/s11097-019-09616-7

Omole, W. (2024). Impact of Migration on Identity Formation: A Study of Second-Generation Immigrants. International Journal of Humanity and Social Sciences, 2(5), 1–13. https://doi.org/10.47941/ijhss.1883

Oruç, E. (2024). Student Voice in Higher Education: A Negotiated Curriculum in the Foreign Language Classroom. European Journal of Education, 59(2). https://doi.org/10.1111/ejed.12627

Parker, J. (2018). What we talk about when we talk about space and narrative (and why we're not done talking about it). Frontiers of Narrative Studies, 4(2), 178–196. https://doi.org/10.1515/fns-2018-0017

Savin-Baden, M., & Major, C. H. (2023). Qualitative research: The essential guide to theory and practice. Routledge. https://books.google.co.id/books?id=3-z6tgAACAAJ

Spolsky, B. (2004). Language Policy. Cambridge University Press. https://books.google.co.id/books/about/Language_Policy.html

Spolsky, B. (2016). Language Policy in Education: History, Theory, Praxis. In Encyclopedia of Language and Education. Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-319-02320-5_1-1

Stephens, C. (2024). Invisible Policy Brokers: The Political Roles of Interpreters in Educational Policy Negotiations With Language Minoritized Mothers. American Educational Research Journal, 61(3), 439–473. https://doi.org/10.3102/00028312241228837

Takhar, J., Sodergren, J., Patterson, A., & Stevens, L. (2025). Lit Crit Riffin': A collaborative mode of literary criticism in marketing theory. Marketing Theory. https://doi.org/10.1177/14705931251378533

Wittman, H. (2024). Multilingual Education From Students: Case Study in Israel and Moldova. Journal Evaluation in Education (Jee), 5(2), 81–88. https://doi.org/10.37251/jee.v5i2.957

Zighem, Y. (2021a). al-Siyasah al-Lughawiyyah al-Faransiyyah fi al-Jaza'ir wa Ab'aduha ma ba'da al-Kuluniyaliyyah [French Language Policy in Algeria and its Post-Colonial Dimensions]. Anaquel de Estudios Arabes, 32, 284. https://dialnet.unirioja.es/servlet/articulo?codigo=7966378

الحربي, د. ب. م. (١٩٩٨). البوارح: التجربة الروائية لأمل شطا. مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر, ١١٢.

الرباعي, ع. (٢٠١٦). روائيون ونقاد: حضر الحج «سرديا» كحدث هامشي. مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر.

الرباعي, ع. (٢٠٢٤). جديّة طرح أم كسب نقاط؟. مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر. https://www.okaz.com.sa/culture/culture/2173564

الزيد, ح. (٢٠١٣). انطباعات أدبية: حوش السادة (رواية). مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر. https://www.al-jazirah.com/culture/2013/03012013/fadaat26.htm

الشباب, ع. أ. ش. (٢٠١٨). توطين العربية نموذج معرفي.

الشدوي, ا. م. ب. ع. ا. ب. ح. (٢٠٢٠). البلاغة التذوقية و تشكيل الخطاب الروائي : رواية ولد صندلة لمحمد محسن الغامدي أنموذجا : دراسة نظرية و تطبيقية. مجلة جامعة الطائف : للعلوم الإنسانية, ٦(٢٠), ٥٨١—٦١٢. https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1280239

الشمري, هـ. (٢٠٢٠). الأديب مُحَمَّد بن محسن الغامدي: رغم الظروف والغياب والحزن سأظل أكتب لآخر العمر. صحيفة هتون الدولية. https://autisticsuggestion.tumblr.com/post/633322963647791104

الشمري, هـ. ع. ا. (٢٠٢٢). أهمية التخطيط اللغوي في ازدهار واقع اللغة العربية. https://www.alarabiahconferences.org/wp-content/uploads/2019/08/conference

الضوي, م. خ. (٢٠١٨). الرواية النسوية: ٣٠ عاماً تفصل بين صدور رواية الرجل ورواية المرأة السعودية. مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر. https://www.al-jazirah.com/2018/20180526/cm18.htm

العدواني, م. (٢٠٢٢). تشكيل المكان وظلال العتبات. النادي الأدبي الثقافي. https://faculty.ksu.edu.sa/ar/madwani/publication/144758

الفهري, ع. ا. ا. (٢٠١٣). السياسة اللغوية في البلاد العربية. دار الكتاب الجديد المتحدة. https://www.noor-book.com/book/review/527131

الفهري, ع. ا. ا., & الجنادية, أ. س. (٢٠٢٠). السياسة اللغوية في البلاد العربية بحثا عن بيئة طبيعية عادلة ديمقراطية وناجعة. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية, ١٠, ١٣٨—١٤٥. https://kezana.ai/Details/Article/tZuaiPContKmPa2vKsDL2A

القاسمي, ع. (٢٠١٥). السياسة اللغوية وعلاقتها بالتخطيط التربوي والتنمية البشرية. https://asjp.cerist.dz/en/article/117182

المحسني, ع. (٢٠١٧). السير على الأقلام: حالة شعرية مستقلة. مؤسسة عكاظ للصحافة

والنشر.

المحمود, م. ب. ع. ا. (٢٠١٨). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية تأصيل نظري. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية, ٦. https://library.ksaa.gov.sa/links/emags/takhteet_issue_06.pdf

الهلالي, أ. ع. (٢٠١٣). المرجل أزهار التباسكو لمحمد محسن الغامدي. النادي الأدبي الثقافي بالطائف, ٨(١), ١—١٧. https://archive.alsharekh.org/Articles/324/21287/483176

الهويمل, ح. ب. ف. (٢٠٢١). مدخل لدراسة الإبداع القصصي والروائي والمسرحي في المملكة. مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر. https://www.al-jazirah.com/2001/20010403/ar8.htm

أبو العزم, ع. ا. (٢٠٠٦). لا سياسة لغوية دون تخطيط. مجلة اتحاد كتاب المغرب, ١٤١. https://www.abhatoo.net.ma

بنطالب, ع. (٢٠١٦). السياق الاستعماري وتأثيراته على الوضع اللغوي بالمغرب. مجلة اسيناك, ١١, ٥٥. https://journals.openedition.org/asinag/823

تريكي, أ. (٢٠٢١). إشكالية الصراع الهوياتي في عصر العولمة. مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية, ٧(٢), ٢٢٤—٢٣٩.

حجازي, ف. م. (٢٠٠٨). اتجاهات السياسات اللغوية. مجلة مجمع اللغة العربية, ٢٦٢. https://asjp.cerist.dz/en/article/181931

حسين, أ. (٢٠١٦). الهوية العربية مقومات ومحددات تعريفها: إطار نظري ومقاربة تحليلية. المجلة الاجتماعية القومية, ٥٣(٢), ١٤٣. https://jns.journals.ekb.eg/article_204999.html

خياط, ع. ع. (٢٠٠٧). رجل من الزمن الآخر. مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر.

دوش, أ. (٢٠٠٨). اتهام الروائية السعودية بالفشل يشعل «الذكورية» في أدبي مكة. مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر.

زيتون, ح. (١٩٩٧). التدريس رؤية في طبيعة المفهوم. عالم الكتب. https://alamalkotob.com/egypt/ar/books

شطا, أ. م. أ. (٢٠٠٨). رجل من الزمن الاخر (الطبعة الث). خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.

عاجب, م. ا. (٢٠١٣). اللغة العربية في خطر، الجميع شركاء في حمايتها. https://journals.iium.edu.my/at-tajdid/index.php/tajdid/article/view/17

عماد, ع. ا. (٢٠١٧). حسين. مركز دراسات الوحدة العربية. https://caus.org.lb/

علوي, إ. (٢٠٢٥). السياسة اللغوية وإشكال اختيار لغة التدريس. مجلة المعرفة. https://www.josooor.com/pdfs/twentynine_one/20.pdf

عيساني, ع. ا. (٢٠١٧). الفوضى اللغوية وأثرها السلبي على الحقل التعليمي.

غزالة, ع. ا. أ. ب. (٢٠١٩). التخطيط اللغوي العربي واللسانيات الاجتماعية. https://www.arabiclanguageic.org/view_page.php?id=7443

لعواس, ر. (٢٠٢٢). أثر التخطيط اللغوي على المناهج التعليمية خدمة للغة العربية. مجلة تعليمات, ١١(١). https://asjp.cerist.dz/en/article/198815

منصور, س. آ. (٢٠٠٨). مسرح العرائس والسندباد في المهرجان. مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر.

ميرفت, ي. (٢٠١٨). السياسة اللغوية وأثرها في الحفاظ على اللغة العربية. مجلة مداد الآداب, ١٨٢ https://midad-aladab.org/index.php/midadaladab/article/view/955